منع إيران من تجاوز العتبة النووية عقب التوصل إلى اتفاق نووي

جيمس جيفري و ديفيد بولوك

على افتراض أن يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن برنامج إيران النووي، بغض النظر عن التفاصيل، لن تتراجع مهمة الولايات المتحدة وبقية مجموعة «دول الخمسة زائد واحد» «بريطانيا والصين وفرنسا وروسيا وألمانيا»، وحلفاء الولايات المتحدة وأصدقائها في المنطقة في إدارة تهديد البرنامج النووي الإيراني. وبالتالي، ستكون ترتيبات تشجيع إيران على الالتزام بالاتفاق بنفس أهمية تفاصيل الاتفاق نفسه. ولهذا من المهم البدء في التفكير بشأن هذه الترتيبات في الوقت الحالي.

وعلاوة على ذلك، فحتى في ظل التوصل إلى اتفاق، سوف تواجه الولايات المتحدة وحلفاؤها توجهاً إيرانياً طويل الأجل لفرض هيمنتها على الشرق الأوسط. وتلك الحقيقة، إلى جانب السلوك الروسي والصيني المماثل مؤخراً وتساؤلات حول ردود الولايات المتحدة، توفر السياق الذي ينبغي أن يُدرس فيه أي اتفاق نووي، والخطط للحفاظ عليه.

وفي أي اتفاق نهائي محتمل مع إيران، يرجح أن يُسمح [ببقاء] بعض بقايا برنامج التخصيب، بغض النظر عن عدم الرغبة في ذلك. وسوف يستلزم هذا وجود نظام يمنع إيران من انتهاك الاتفاق بهدف تطوير أسلحة نووية أو استغلال التهديد بتجاوز العتبة النووية لتخويف دول المنطقة. ومثل هذا النظام سوف يتطلب ثلاثة مكونات متداخلة: قيود محددة على برنامج إيران، من أجل إطالة زمن تجاوز إيران المحتمل للعتبة النووية، وقدرات هائلة للتحقق والمراقبة والاستخبارات، داخل الاتفاق وخارجه، لتحديد أي تجاوز للعتبة النووية في أقرب وقت ممكن؛ وأخيراً، وضع سيناريوهات رد موثوقة حال حدوث تجاوز لتلك العتبة. وفيما يلي سرد لخطوات إنجاز هذه الأهداف الضرورية:

الخطوات الفورية التالية. يبدأ الطريق نحو فرض اتفاق نهائي بتنفيذ الصفقة المؤقتة الحالية. وقد رفضت الإدارة الأمريكية خيار الموافقة على عقوبات مشروطة يفرضها الكونغرس في حال ثبوت عدم إمكانية التوصل إلى اتفاق نهائي. لكن لا ينبغي لذلك ولا لصياغة «خطة العمل المشتركة»، كما يُعرف الاتفاق المؤقت، أن يمنعا البيت الأبيض من التأكيد الفوري على أن أي انتهاك إيراني للاتفاق المؤقت سوف يتسبب في فرض عقوبات جديدة، إلى جانب إجراءات تنفيذية أخرى. وسوف تحتج إيران على ذلك، لكن ينبغي أن يكون هذا المؤشر الأول على عزم الولايات المتحدة على تطبيق أي اتفاق مع طهران. ومن غير المرجح أن تنسحب إيران من المحادثات رداً على ذلك. وإذا ما انسحبت، فسوف يكون ذلك تحذيراً لا يقدر بثمن للهشاشة المتأصلة في الاتفاقات مع النظام. وعلاوة على ذلك، إذا لا تتمكن الولايات المتحدة فرض اتفاق مرحلي محدود بموثوقية، فكيف لها على الإطلاق أن تفرض اتفاق نهائي؟

ومن بين طرق قيام البيت الأبيض بتعزيز هذه الرسالة المبكرة الجوهرية هي أن يعلن بوضوح أنه يفضل عدم تمديد الاتفاق المرحلي إلى ما هو أبعد من إطاره الزمني المقرر له على مدار الستة أشهر الأولى. ومن غير المرجح أن يحظى هذا النداء بقبول أوسع، بيد تستطيع واشنطن وضع مؤشر واضح بأنه لا يمكن القبول سوى بتمديد «خطة العمل المشتركة» لفترة ستة أشهر واحدة. وبخلاف ذلك، فإن الميل لتمديد الاتفاق المرحلي لأجل غير مسمى، وعدم تحقيق تراجع حقيقي في برنامج إيران النووي مع تآكل العقوبات، قد يثبت أنه مغري لإيران ولبعض الأطراف المهتمة الأخرى.

التحقق من الاتفاق النهائي. يُعد التحقق من المصداقية أمراً جوهرياً لردع تجاوز إيران للعتبة النووية، وتحديد أي حالات لعدم الالتزام الإيراني، وإثارة رد فعل سريع من قبل المجتمع الدولي، بما في ذلك فرض عقوبات واستخدام القوة في النهاية. وبالتالي، فمن الضروري تأمين نظام المراقبة الأكثر تدخلاً في أي اتفاق والبناء على نظام التفتيش المحسن المعمول به لدى «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» [والوارد] في «خطة العمل المشتركة»، ومتابعة الالتزامات الإيرانية لتوقيع «البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية» كجزء من الاتفاق النهائي. يجب تعزيز الوسائل الوطنية للتحقق من المصداقية وقبول نتائجها، بمجرد اختبارها وتأكيدها، كمكملة لـ «الوكالة الدولية للطاقة الذرية».

وينبغي أن يعمل أي قرار صادر عن مجلس الأمن الدولي ويتبنى اتفاق نهائي، على تمكين أفراد «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» الموجودين في المواقع الميدانية من تقديم تقارير محددة إلى مجلس الأمن الدولي من خلال مجلس محافظي «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» – ولكن دون طلب التصويت من أعضاء المجلس. وهناك سابقة في هذا الشأن هي قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1022 حول «اتفاقات دايتون»، الذي أوعز لقائد «قوة التنفيذ» التابعة لـ «الناتو» بالعمل على رفع تقارير من خلال قنوات هذه «القوة» إلى مجلس الأمن الدولي.

تنفيذ الاتفاق النهائي. سوف يتضمن أي اتفاق، أو قرار لمجلس الأمن الدولي يتبنى الاتفاق، بالضرورة شروطاً لعدم الالتزام المزعوم أو المؤكد. وسوف تماثل هذه الشروط، في حدها الأدنى، تلك التي تضمنها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 3118، بشأن الأسلحة الكيميائية السورية الذي «نص على أنه في حالة عدم الامتثال للقرار، .. فسوف يتم فرض تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة». بل الأفضل من ذلك أن يتم تضمين تدابير التنفيذ المحددة بشكل مباشر في قرار الأمم المتحدة بموجب الفصل السابع.

ثانياً، ينبغي تعليق عقوبات محددة مفروضة حالياً من قبل الأمم المتحدة على إيران، بدلاً من رفعها. ثالثاً، التخفيف من العقوبات على مراحل، بدلاً من رفعها على الفور، كمحفز للالتزام وخاصة فيما يتعلق بنظام التفتيش.

وضع خط أحمر عسكري. إن الأمر الأكثر أهمية هو أنه يجب على الإدارة الأمريكية الإبقاء بشكل مقنع على تهديدها الصريح باستخدام القوة إذا حاولت إيران تطوير سلاح نووي، كما أكد ذلك الرئيس أوباما مراراً وتكراراً. وفي سبيل تعزيز هذا الهدف، يجب أن تضغط الولايات المتحدة من أجل تشكيل سلطة عسكرية، [بحيث يُذكر ذلك] في قرار الأمم المتحدة الذي يتم تبنيه، كمكمّل للتهديد الأمريكي الأحادي، وليس شرطاً له. وعلاوة على ذلك، يتعين على الولايات المتحدة أن توضح خطها الأحمر الذي سيؤدي إلى رد عسكري. والأمر المماثل من حيث الأهمية هو الحرص الكامل على تجنب بعث أي رسائل عامة مختلطة، مثل تصريحات سابقة من قبل كبار المسؤولين حول الكيفية التي يمكن أن يكون فيها عمل عسكري ضروري «مزعزعاً للاستقرار» أو «لا يمكن التنبؤ به». يجب أن يتنصل الرئيس الأمريكي فوراً وعلناً من أي رسالة كهذه، وإلا فسوف تتضرر مصداقيته.

لقد رفضت إدارة أوباما سابقاً وبشكل مفهوم بيان تفاصيل الإجراء الإيراني المحدد الذي سوف يؤدي إلى رد عسكري أمريكي، إلى جانب ذكر تفاصيل ذلك الرد. لكن ثبوت الانتهاك لأي اتفاق نووي أمر مختلف عن أي تطور غامض للقدرات ذات الاستخدامات المزدوجة.

وتشير التجربة الأخيرة وغيرها من العوامل المختلفة إلى [وجود] رد عسكري محدود ريكز على البنية التحتية النووية ومنظومات الصواريخ. لكن للولايات المتحدة مصلحة قوية أيضاً في تحييد انتقام إيران من أي هجوم أمريكي أو دولي. لذا ينبغي على واشنطن أن تعد نفسها لذلك إذا ما انتقمت إيران، وأن لا يقتصر ردها على شن حملة جوية وبحرية في الخليج وإنما الرد بطريقة غير متماثلة ضد القيادة الاستراتيجية، والسيطرة والاتصالات، وإنتاج الوقود، وقدرات توليد الطاقة الكهربائية الإيرانية باستخدامها أسلحة قتال عن بعد وأسلحة موجهة بدقة – والتأكد من معرفة إيران بهذه النوايا.

ترسيخ المصداقية العسكرية. لكي يكون أي رد عسكري مخطط له بمثابة رادع، يجب أن تكون هناك مصداقية للتهديد. وفي ضوء العجز الكبير للإدارة الأمريكية الحالية في هذا المجال، يجب عليها أن تعزز تواجدها العسكري الإقليمي وتشجع دول أخرى، مثل فرنسا وبريطانيا، على الحذو حذوها. وهناك بعض التطورات التي تأخذ مجراها حالياً، لكن يجب تركيز اهتمام الجمهور على هذه المسألة. وعلاوة على ذلك، فإن الإجراءات العسكرية الأمريكية، من أفغانستان إلى إلغاء عمليات الدفاع الصاروخي والنشر لحلف «الناتو»، يمكن أن تلوّن التصورات بشأن عزمها وبالتالي حول ردعها. والأمر الأسوأ على الإطلاق هو وجود إدارة تنوي بالفعل الرد عسكرياً على أي تجاوز للعتبة النووية، مع عدم تصديق إيران لها.

استعادة التوازن عقب محاولة تجاوز العتبة النووية. تحتاج الولايات المتحدة إلى خطة عمل لـ «اليوم التالي» لإيقاف أي محاولة لتجاوز العتبة النووية، سواء عن طريق المفاوضات، أو ضغط العقوبات، أو العمل العسكري. وتشمل الاحتمالات إنهاء أعمال التخصيب الإيرانية كلية، وتقييد صادرات النفط، ووضع تدابير لبناء الثقة بما في ذلك وجود عسكري أمريكي وغيره، وخطوات دبلوماسية لتعزيز تضامن مجموعة «دول الخمسة زائد واحد» والدول المتحالفة.

الجهود الدبلوماسية

يتطلب تنفيذ البرنامج المذكور إجراء مفاوضات عديدة ومتزامنة. إن وضع نظام للرد على تجاوز العتبة النووية، لا سيما ذلك الذي يربط تلقائيا بين فشل إيران في الامتثال لقرار مجلس الأمن الدولي وبين استخدام القوة، سيكون مثيراً للجدل. سوف يتعين على واشنطن إقناع حلفائها في مجموعة «دول الخمسة زائد واحد»، وبعضها تنفر من فكرة العمل العسكري، بأن نظام رد كهذا هو شرط لا غنى عنه لأي اتفاق. وبالمثل، سيتعين على إيران تقبّل نظام تحقق تدخلي وشروط تنفيذية حال محاولتها تجاوز العتبة النووية. وبعيداً عن «وسائل الترهيب» التي وردت مناقشتها في هذا المقال، فإن «وسائل الترغيب» لتشجيع إيران على الإلتزام بأي اتفاق، فبينما هي خارج نطاق هذا النقاش، ستكون على نفس القدر من الأهمية. وأخيراً، سيحتاج حلفاء الولايات المتحدة في الخليج وإسرائيل أن يكونوا على قناعة من الحكمة في أي اتفاق نووي.

الاعتبارات المحلية

تنتاب الكونغرس والشعب الأمريكي الشكوك بشأن إبرام اتفاق مع إيران، ولكن، كما أثبت سيناريو الأسلحة الكيميائية السورية، يمكن أن يكون كلاهما حذراً أيضاً من استخدام القوة. وهنا باستطاعة الرئيس وحده اتخاذ القرار. يجب عليه أن يوضح أنه سيستخدم صلاحياته الرئاسية، ويتشاور مع الكونغرس دون طلب موافقته، إذا كانت هناك حاجة لاستخدام القوة العسكرية. ويستطيع الكونغرس بدوره أن يخفف من بعض العبء الواقع على عاتق الإدارة في الوقت الذي يتم التوصل فيه إلى اتفاق من خلال تمرير قرار عام لمساندته، بما في ذلك القيام برد عسكري أمريكي إذا ما تم انتهاك الاتفاق. وبما أن ذلك سوف يعزز من مصداقية الخيار العسكري بدرجة كبيرة، فمن المستحق أن تجرى مشاورات مسبقة مع الكونغرس، بدءاً من الآن، بهدف تأمين دعمه الصريح.

توصيات ختامية

لكي يستطيع أي اتفاق تأمين الاستقرار في المنطقة ومنع تسلح إيران نووياً، يجب أن تكون العناصر التي نوقشت هنا كرد على تجاوز العتبة النووية قوية وداعمة للطرفين. كما يجب تعزيزها بالتفاهمات التالية: «1» عدم إشارة أي اتفاق مع إيران إلى إنشاء حليف جديد؛ «2» حتمية الرد الموثوق الذي تم إقراره دولياً على أي انتهاك؛ «3» ضرورة كون العمل العسكري الأمريكي في صميم أي رد من هذا القبيل؛ «4» وما يتصل بذلك، ضرورة التعجيل باستعادة المصداقية للتهديد الأمريكي باستخدام القوة العسكرية ضد إيران، الذي هو محل شك عميق.

عن معهد واشنطن.. وجيمس إيف. جيفري وديفيد بولوكهما زميلان في المعهد

زيارة أوباما لن تغير الثوابت السعودية تجاه أزمات المنطقة

هدى الحسيني

قال لي دبلوماسي عربي إن هناك تشابها بين تفكير الرئيس الأمريكي باراك أوباما والنظام الإيراني. النظام لا يمكن أن يتخلى عن آيديولوجيته: الموت لأمريكا، ودعم الإرهاب والتدخل في شؤون الدول الأخرى. إذا توقف عن هذا، فسيسقط. من ناحيته، الرئيس الأمريكي لا يريد أن يعترف بأخطائه لأن الأمر يستدعي تغييرا كاملا في آيديولوجيته، ويعني أن نظرته للعالم في الأساس خاطئة.. إنه آيديولوجي في كل شيء. تصريحات أوباما الأخيرة لمجلة «أتلانتيك» كشفت عن إعجابه الدفين بالتفكير الإيراني، رغم أن تفسيره لهذا الإعجاب خاطئ «الزميل عبد الرحمن الراشد أشار إلى ذلك بتوسع في مقاله يوم الاثنين الماضي في «الشرق الأوسط»». ليس مفهوما إعطاء الرئيس مثل هذه التصريحات قبل زيارته إلى المملكة العربية السعودية وكأنه حسم مسبقا نتيجة هذه الزيارة، لكن الأمر على ما يبدو لن يغير من مواقف المملكة؛ إذ إن قرارها وضع «الإخوان المسلمين» في صف واحد مع «القاعدة» و«النصرة» و«داعش». وفي قائمة المنظمات الإرهابية، إشارة لأمريكا التي لا تزال تدعمهم خصوصا في مصر، وكان لوحظ أن رد الفعل الأمريكي على سحب سفراء السعودية والإمارات والبحرين من قطر يعرقل اتفاقيات السلاح المخطط لها، رغم أن سحب السفراء ارتبط بدعم قطر لـ«الإخوان». عرقلة صفقات الأسلحة سيكون الخاسر فيها المصانع الأمريكية و«الوظائف»؛ إذ إن هناك مجالات كثيرة لتنويع المصادر؛ ثم إن الأمر المهم هو أن الولايات المتحدة لا توفر أمن السعودية ودول الخليج فقط؛ بل يشمل الأمر أمنها ومصالحها، فالقاعدة البحرية في البحرين هي للأسطول الأمريكي الخامس، وفيها مصلحة أمريكية. وقد تكون قاعدة «العديد» الجوية في قطر أضرت بالأخيرة لأنها لم تكن تتوقع موقفا خليجيا من هذا النوع مع وجود هذه القاعدة.

ولم يتوقف عدم إدراك الإدارة الأمريكية واقع العالم العربي عند هذا الحد؛ إذ ردت دولة الإمارات العربية المتحدة يوم الاثنين على ما جاء في التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية المتعلق بحقوق الإنسان، الذي أشار إلى فشل جهود الإسلاميين في تشكيل «حزب سياسي» هناك، ووصفت مؤسس «حزب الأمة» حسن أحمد الدقي بمنظم ديمقراطي! عام 2012 حاول الدقي تشكيل «حزب الأمة» وكشفت الإمارات عن علاقته بالمنظمات الجهادية، وفي ردها هذا الأسبوع، أشارت إلى إدارته مخيم تدريب جهادي في سوريا. وكانت صحيفة «واشنطن بوست» كشفت العام الماضي عن ظهور الدقي على «يوتيوب» بوصفه زعيما جهاديا في سوريا يطالب بالتبرعات، ثم إن أحد كبار أعضاء «الحزب» المزعوم عبد الرحمن عمير النعيمي وضعته وزارة المال الأمريكية في خانة ممولي «القاعدة».

الكل يتساءل عن مستقبل العلاقة بين أمريكا والمملكة العربية السعودية، فالعلاقات الثنائية تمر بفترة توتر علني، لكن حسب الأوساط الأمريكية، فإن أوباما أضاف زيارة المملكة إلى جولته الأوروبية لأنه أرادها فرصة جديدة لتقوية العلاقات. يقول بريان كاتوليس من «مركز التقدم الأمريكي» «المركز على علاقة وثيقة بإدارة أوباما، وكان رئيسه جون بوديستا يشغل منصب كبير موظفي البيت الأبيض في فترة بيل كلينتون، وعمل مستشارا لأوباما»: «هناك عدة أسباب لهذه الزيارة؛ فالرياض وواشنطن تعملان بتنسيق كامل في مكافحة الإرهاب، كما أن التعاون العسكري بلغ مستويات جديدة بسبب العلاقات الراسخة، إضافة إلى العلاقات الدبلوماسية».

هناك تساؤلات كثيرة تصدر من الرياض ومن عواصم عربية كثيرة حول «لهفة» أمريكا إلى إيران ونظرتها «المريبة» إلى بعض الدول التي تمر بمراحل انتقالية وبالذات مصر. اختار أوباما زيارة المملكة للتأكيد على أن أمريكا متحالفة مع شركاء مثل السعودية في وقت يمر فيه الشرق الأوسط بتغييرات جذرية، كما يقول كاتوليس، ويضيف: «بذل وزير الخارجية جون كيري جهدا للتخفيف من الشكوك السعودية بالنسبة إلى انفتاح واشنطن على طهران، ومعالجتها الملف السوري، لكن لم يكن كافيا، فكان لا بد من قيام الرئيس الأمريكي بزيارة للجلوس مع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، ليبحثا بصراحة وجهات النظر كلها.. قد لا تجري تسوية كل الخلافات في وجهات النظر، إنما علنا سيثبتان أن السعودية وأمريكا تكونان في حال أحسن إذا ما عملتا بتحالف أكثر». في رأي واشنطن أن هذه الزيارة سترسل الإشارات الواضحة نحو هذا الميل، وتبرر انفتاح أوباما على إيران بأنه يريد التأكد من أنها لن تحصل على أسلحة نووية، ويرى أن الدبلوماسية اختبار مهم لكشف النوايا المبيتة.. ثم إن وزير الدفاع الأمريكي تشاك هاغل جاء إلى المنطقة في شهر ديسمبر «كانون الأول» الماضي ليؤكد للخليج أن أمريكا ليست ذاهبة إلى أي مكان، ولن توقع «اتفاقية مجنونة» مع إيران. يقول كاتوليس: «إيران معزولة، و«ربما» هناك فرصة لإقناعها بالتخلي عن برنامجها النووي. الوهم غير موجود لدى الجانب الأمريكي. نعرف أن إيران مسؤولة عن مقتل جنود أمريكيين في العراق، وأنها تدعم المنظمات الإرهابية، لكن ما تريده أمريكا هو أن تعزل إيران أكثر، ومن ثم تفرض عليها خيارا، وهذا قد لا ينجح في إطار هذا النوع من الدبلوماسية».

أثار واشنطن ما قام به بعض المسؤولين الخليجيين من حيث الانفتاح على روسيا والصين، وردت بأنها تحافظ على وجودها العسكري القوي في الخليج للبقاء فيه سنوات طويلة. يوضح كاتوليس: «الكل يعرف أن لا دولة تملك القوة العسكرية التي تملكها أمريكا أو إرادة البقاء في المنطقة مثل أمريكا، وكل الحوارات الغاضبة تجاهلت واقعا بسيطا وهو أن لا شريك لدول الخليج كلها أفضل من أمريكا».

يعترف كاتوليس بأن هناك «نقاط ضعف كثيرة في سياسة الإدارة تجاه سوريا، والضعف الأكبر عدم وجود استراتيجية نسقناها مع شركائنا الإقليميين، والسعودية على رأسهم». يعتقد كاتوليس أن أمريكا قد تتدخل الآن وتأخذ «دورا قياديا مع شركائنا في المنطقة» ويوضح أن أوباما نفسه ليس مرتاحا إلى سياسته، وهذا الاعتراف يلغي كل الأعذار.. «هو يحتاج إلى أن تكون لديه سياسة أفضل، وكي يكون هذا، عليه أن ينسق مع دولة مثل السعودية». لا يبدو أن واشنطن على استعداد لأن تدعم المشير عبد الفتاح السيسي رغم اعترافها بأنه ما من قائد في مصر مهيأ لأن يصبح رئيسا للجمهورية سوى السيسي، وتقول إن الأمر يعتمد على مواقفه، وبهذا تعني الالتزام بما تطالب به، وهو أن يضم في إدارته كل الأطراف المصرية، إشارة إلى «الإخوان المسلمين»، وأن يكون لديه برنامج اقتصادي متماسك يعالج مشكلة البطالة عند «الشباب». يقول كاتوليس: «لا أعتقد أن الإدارة ستعطي السيسي شيكا على بياض. إنها تبعث برسائل خاصة مفادها أن مصر مهمة جدا لنا. كانت مهمة لاستراتيجيتنا في المنطقة لعقود طويلة، لكن المشكلات الداخلية المصرية الآن هي الأمن والاقتصاد، وكلها تجعل من مصر شريكا الاعتماد عليه قليل». الأمر المثير أن الأمريكيين يدعمون مرسي حتى الآن، لأنه في نظرهم انتخب ديمقراطيا، لكنهم لم يدعموا فيكتور يانوكوفيتش الذي انتخب هو الآخر ديمقراطيا في أوكرانيا. يعترف كاتوليس بأن السياسة الخارجية الأمريكية هي مبادئ ممزوجة بمصالح.

وكان الموقف السعودي – الإماراتي – البحريني خلط كل الأوراق في المنطقة وليس فقط في الخليج. يضاف إليه الزيارة المرتقبة لأوباما إلى السعودية، لهذا لاحظنا أن نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي اتهم السعودية وقطر بأنهما وراء التفجيرات في العراق.

هو على أبواب انتخابات ويشعر بأن أوباما معه، وإيران تحتضنه وتحركه، وهي تريد أن تستبق أي تأثير سعودي على الرئيس الأمريكي الذي يرى الإرهاب «سنيا» وليس «شيعيا» «مجلة «أتلانتيك»». يعتقد كاتوليس أن أمريكا لم تكن حازمة وحاسمة كما يجب بتعاملها مع المالكي، ولم تستعمل وسائل الضغط عليه مثل مبيعات الأسلحة للعراق.

إضافة إلى ما تقدم من مواضيع، هناك فلسطين واحتمال ربط جون كيري خطته مع مبادرة الملك عبد الله. يقول كاتوليس: «المبادرة جزء مما يحاول جون كيري تحقيقه، لهذا زار الرياض والدوحة وأبوظبي. وكي تصبح المبادرة فعالة، على الإسرائيليين التجاوب معها، لذلك تجري حوارات إضافية حولها في قاعات مغلقة وعلنية».

عن «الشرق الأوسط» اللندنية

هل أصبحت إفريقيا الوسطى كابوسا للمسلمين؟

بيتر بوكايرت

عجزت حليمة المسلمة ذات الـ25 ربيعا عن مغالبة دموعها عندما التقينا مرة أخرى في بوسمبتيل، على بعد 185 ميلا من عاصمة جمهورية أفريقيا الوسطى بانغي. وكانت تحت حماية كنيسة كاثوليكية بعد أن ذبحت ميليشيات «أنتي بلكا» أكثر من 80 مسلما في بوسمبتيل.

ظلت مثل هذه الميليشيات تسعى خلال الأشهر الستة الماضية للانتقام من جماعة سيليكا المتمردة ذات الأغلبية المسلمة والتي استولت على السلطة في مارس الماضي في هذا البلد الذي أغلبية سكانه من المسيحيين.

عندما تحدثنا لأول مرة قبل يومين قالت لي حليمة إن زوجها ووالده كانا من ضمن القتلى، وإنها لم تسمع شيئا عن أطفالها الثلاثة منذ هروبهم من القتلة. كان هناك 270 من المسلمين في بوسمبتيل في ذلك الوقت، وبعد 48 ساعة لم يتبق سوى 80 من المسلمين في مقر الإرسالية التبشيرية وجميعهم تقريبا من النساء والأطفال والعجزة.

يبدو أن الخيار الوحيد المتبقي أمام حليمة التي وهن جسدها هو الموت. قالت وهي تبكي «ليس هناك من يساعدني.. لم أقو على الصعود إلى الشاحنات ولم يساعدني أحد، ظللت أصرخ وراءهم ليأخذوني ولكنهم مضوا وتركوني». كان كل من حولنا هو من لم يركب الشاحنات وترك مثل الحاج تاورا الذي ذهب الجذام بالكثير من يديه وقدميه، فترك طريح الفراش في بيته حيث عثر عليه أحد رجال الدين المسيحي بعد يومين.

القوة الوحيدة التي يبدو أنها قادرة على حماية المسلمين الضعفاء من ميليشيات أنتي بلكا هم رجال الدين الكاثوليك الشجعان والراهبات من إرسالية بوسمبتيل. قال الأب برنارد كينري إنه قضى يومين وهو يبحث عن المسلمين الناجين من مذبحة يناير. برزت إنسانية وشجاعة وقيادة الكاثوليك وسط المذبحة. هم تقريبا وحدهم الذين يحاولون حماية الضعفاء. نشرت فرنسا والاتحاد الأفريقي آلافا من قوات حفظ السلام، وقدمت الولايات المتحدة وبعض الحكومات الأخرى الدعم لبعثة حفظ السلام. لكن جهودهم في حماية المدنيين تتضاءل أمام ما أتيته أولئك القساوسة من شجاعة. وكثيرا ما يكون تصرف القوات الفرنسية وقوات الاتحاد الأفريقي سلبيا للغاية أمام القوات التي تفوقها عددا، وهي غير قادرة على منع أعمال النهب وحرق المنازل مما اضطر المسلمين إلى البحث عن فرص في أماكن أخرى.

اختفت مجتمعات مسلمة بأكملها. كان يسكن في باوورو 4000 مسلم وكان بها عشرات المساجد. والآن لا يوجد بها أحد ولا مسجد. وغادر آخر مسلمي بوغالي حيث آوى القسيس الكاثوليكي 700 مسلم في كنيسته، إلى الكاميرون.

وقتل آخر مسلم في مبايكي وهو صالح ديدو مؤخرا على أيدي ميليشيات أنتي بلكا. وقبل ثلاثة أسابيع زارت الرئيسة الانتقالية كاثرين سامبا بانزا ووزير الدفاع الفرنسي جان ييفز لو دريان مبيكي وأعلنا أن مبيكي هي «رمز للتعايش المشترك والتصالح». والآن فرّ مسلموها الـ4000 ودُمرت مساجدهم.

ومن تبقى من المسلمين وهم نحو 4000 في بودا فهم يعيشون في خوف دائم. الأسر المسلمة هناك تتضور وتموت جوعا

نشر عدد قليل من قوات حفظ السلام وفي وقت متأخر كثيرا، لقد استخف بالتحدي بنزع سلاح متمردي سيليكا واحتواء ميليشيات أنتي بلكا وحماية الأقلية المسلمة. والآن يبدو أن خيارهم الوحيد هو تسهيل عمليات الإخلاء، مع المخاطرة بالإسهام في عمليات التطهير العرقي الذي نشروا لمنعه.

قدمت إدارة الرئيس أوباما مساعدات مالية ولوجستية خلال الأشهر الستة الماضية إلى بعثة الاتحاد الأفريقي، ومساعدات إنسانية بأكثر من 45 مليون دولار. لكن عليها القيام بأكثر من ذلك لوقف عنف متمردي أنتي بلكا، مع البداية بتوضيح الموقف بدعمها لقرار مجلس الأمن الدولي الذي يفوض حصول بعثة حفظ السلام على الموارد والخبرات اللازمة والإرادة اللازمة لحماية المدنيين. ومن دون توفر هذا الأمن الأساسي ستكون إعادة بناء جمهورية أفريقيا الوسطى أكثر تكلفة وألما.

عن «الشرق الأوسط» السعودية